

حوار الطاقة والتعاون العربي

الاحتياطي الدوار، والتبادل الاقتصادي للطاقة، وهي جهود تم استعراضها بالتفصيل خلال مؤتمر الطاقة العربي الثامن، ففي الفترة 1975 - 1990 أقيمت عدة مشاريع للربط الكهربائي بين الدول العربية تضمنت ربط الشبكة السورية بالشبكتين الأردنية واللبنانية، و ربط الشبكة الجزائرية بالشبكتين التونسية والمغربية، كما شهدت الفترة (1990-2005) تكثيفاً لهذه الجهود، فعلى صعيد المشرق العربي تحقق حتى الآن ربط مصر بكل من الأردن وسوريا وليبيا، ومن المتوقع أن يتم ربط سوريا بلبنان على التوتر 400 ك. ف قبل نهاية عام 2006، و ربط سوريا قبل نهاية عام 2007. وعلى صعيد المغرب العربي، تم ربط ليبيا بتونس على التوتر 220 ك. ف، والمغرب بأسبانيا على التوتر 400 ك. ف. ويجرى حالياً تطوير الربط القائم بين تونس والجزائر والمغرب ليكون على التوتر 400 ك. ف.

أما بالنسبة لمشروع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي فسوف يتم الربط على توتر 400 ك. ف ، من خلال ثلاث مراحل ، ويتوقع أن يدخل المشروع بأكمله الخدمة في عام 2008 . الجدير بالذكر أن التكلفة الإجمالية لمشاريع الربط الكهربائي المنجزة حتى الآن قد بلغت حوالي 1000 مليون دولار حيث ساهم الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي

أصبح مؤتمر الطاقة العربي من العلامات البارزة في مسيرة العمل العربي المشترك في أحد أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حيوية ألا وهو قطاع الطاقة، حيث انعقد منه حتى الآن ثماني دورات منذ عام 1979 كان آخرها المؤتمر الثامن الذي انعقد بالأردن خلال شهر الماء (مايو) 2006، وذلك بالرغم من العقبات والصعوبات التي اعترضت ولا زالت تعترض مسيرة العمل العربي المشترك والتي خيمت بظلالها القاتمة على الساحة العربية ، ولعلها كانت سبباً من الأسباب التي أدت إلى تمديد الفترة بين دورات المؤتمر من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات!؟.

إلا أن استمرارية انعقاد هذا المؤتمر في حد ذاتها خير دليل على تصميم أمتنا العربية وإصرارها على رفض الاستسلام لواقعها الأليم ، وعزمها على تعزيز مسيرتها الاقتصادية من خلال تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك لتلعب دورها في تكثيف الجهود من أجل إقامة مشاريع عربية مشتركة في مجال النفط والغاز الطبيعي والكهرباء بما يخدم المصالح العربية القطرية والمشاركة .

وفي هذا الصدد لابد من الإشادة بالجهود المبذولة في مجال الربط الكهربائي الذي يستهدف تخفيض الاستثمارات اللازمة لإنشاء وحدات جديدة، وتقليل

في تمويلها بحوالي 666 مليون دولار، وأن تكاليف مشروع ربط دول مجلس التعاون الخليجي تقدر بحوالي 1.4 مليار دولار .

وبالرغم من أن الجهود المبذولة في مجال النفط والغاز تبدو متواضعة مقارنة بتلك المبذولة في قطاع الكهرباء، حيث لم يتحقق حتى الآن سوى إقامة خط أنابيب غاز بين مصر والأردن (يجري حالياً العمل على مد الخط إلى سوريا ولبنان) ، وخطوط أنابيب بين الجزائر وكل من المغرب وتونس (في إطار خطوط الأنابيب بين الجزائر وكل من أسبانيا وإيطاليا). هذا بالإضافة إلى خط الغاز الجاري إقامته بين قطر والإمارات وعمان ، إلا أن هذه الجهود تعتبر بارقة أمل تبشر بإقامة المزيد من المشاريع المشتركة في مجال النفط والغاز ، وبما يمكن أن يساهم في تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي العربي في مجال تصنيع النفط والغاز وإنتاج والبتروكيماويات .

كما أنه لا بد من الإشادة بالدور الرائد الذي تلعبه منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) في الإشراف على مؤتمر الطاقة العربي وتنظيمه اعتباراً من أول دورة له، وكذلك بدور الصندوق العربي للإجماع الاقتصادي والاجتماعي الذي شارك (أوبك) في الإشراف على المؤتمر وتنظيمه منذ البداية أيضاً ، وذلك بهدف تحقيق شمولية تمثيل الأقطار العربية في أعمال المؤتمر ولربط الطاقة بالتنمية.

كما لا يفوتنا التنويه بأنه، واعتباراً من مؤتمر الطاقة العربي الثاني، كان تنظيم المؤتمر يتم بالتنسيق مع جامعة الدول العربية وكذلك المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ومن ثم فقد أصبح المؤتمر يحظى باهتمام واسع من قبل جميع الدول العربية وكذلك العديد من

الهيئات والمنظمات الدولية ، بالإضافة إلى مشاركة خبرات ومؤسسات دولية من الدول الصناعية.

وإذا كان هناك من مآخذ على مؤتمر الطاقة العربي فهو طول الفترة الزمنية بين دوراته، وأن المشاركة في أعماله تكاد تكون مقتصرة على المؤسسات الرسمية ذات العلاقة بالطاقة، إذ لاشك أن أربع سنوات مدة طويلة جداً ولا تتناسب مع الطبيعة الديناميكية لقضايا الطاقة والأحداث العالمية المتعلقة بأسواق النفط و الأسعار، ولا مع الأحداث الجيوسياسية المتلاحقة التي تجعل من الأهداف المتوخاة من عقد مثل هذا المؤتمر وهي تعزيز التعاون العربي أهدافاً صعبة التحقيق على الصعيد العملي ، وهو ما انعكس سلباً في الماضي على مدة تنفيذ مشاريع الطاقة بين الدول العربية .

كما أن ضعف مشاركة الجامعات ومؤسسات البحث العلمي من كافة الدول العربية في هذا الحدث ، أمر يحد من فعالية ودور هذا المؤتمر في تعزيز روابط التعاون العربي على مستوى هذه المؤسسات ، وقد يتطلب إعادة النظر في فكرة مؤتمر الطاقة العربي جملة وتفصيلاً ، فلو سلمنا بأنه مؤتمر للمؤسسات الرسمية القائمة بشئون الطاقة في الدول العربية فيجب أن يكون انعقاده سنوياً على أقل تقدير حتى يتم مواكبة الأحداث العالمية في ميدان الطاقة وتفعيل عمليات متابعة المشروعات بين الدول العربية ، وإذا كان مؤتمراً يستهدف تطوير صناعة الطاقة في الأقطار العربية بصفة عامة فيجب أن يكون مفتوحاً للباحثين من جميع المؤسسات العربية ، خاصة المؤسسات البحثية، والجامعات، ومراكز البحوث، وأن يأتي انعقاده كل سنتين على أقل تقدير .

أمين لجنة التحرير